استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية في دعم وتطوير نظام الإدارة المحلية المصري
دراسة ميدانية

د.ياسر عبد الوهاب*

المقدمــة:-

شهدت الإدارة المحلية في السنوات الأخيرة تطورًا تدريجيًا فرضته عليها التغيرات المعاصرة والتطورات السريعة والمتلاحقة لاتسامها بسمات خاصة من حيث الوسائل والأساليب المتبعة وكذلك من حيث نوعية الخدمة والهدف المراد تحقيقه، ونستطيع القول أن تطوير وتقوية نظام الإدارة المحلية في أيامنا هذه ضرورة من ضروريات الديمقراطية والمشاركة الشعبية في أية دولة عصرية، وذلك باعتبار أن الإدارة المحلية أحد الأدوات الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع لما لها من علاقة مباشرة بحياة المواطن، ومع تصاعد الاهتمام بالمواطن المصري في العقود الأخيرة في سياق الاستثمار البشري والتنمية أصبح نظام الإدارة المحلية في وقتنا الحاضر من أهم مقومات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السليمة.

وتستمد الإدارة المحلية ضرورة وجودها وحتميتها من الدور الفعال والملموس الذي تلعبه في حياة أفراد المجتمع ومالها من تأثير واضح على حياة المواطن ويتمثل الدور الرئيسي للإدارة المحلية في العمل علي تحقيق أهداف الدولة والمجتمع بما يتوافق واستثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية من حيث الوسائل والأساليب المتبعة، وكذلك من حيث نوعية الخدمة والهدف المراد تحقيقه، ومن ثم نجد أن المحليات تختلف عن غيرها من حيث تطبيق نمط الإدارة المناسب لها، بهدف تحقيق الخدمات العامة لجميع أفراد المجتمع وذلك بواسطة توفير الإمكانيات البشرية المؤهلة والمادية والتكنولوجية، أو بمعني آخر توفير المعرفة والتمويل

من جانب آخر فقد حاز مفهوم المسؤولية الاجتماعية على اهتمام العديد من كتاب الإدارة خلال السنوات الأخيرة الماضية، وذهبت معظم الدراسات إلى القول: أن المسؤولية الاجتماعية هي احد العوامل الرئيسة المؤثرة في نجاح نظام الإدارة

*د.ياسر عبد الوهاب : استاذ مساعد ادارة بأكادمية السادات للعلوم الإدارية .

المحلية المصري ، كما انه من المتوقع أن يتعاظم اهتمام نظام الإدارة المحلية باستثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية خلال السنوات القادمة أكثر من أي وقت مضي، وربما يعود ذلك إلي مجموعة من العوامل التي لعل من أهمها: محدودية الموارد المالية وكذالك محدودية المعارف والمهارات المتوافرة.

في دعم وتطوير العمل بالمحليات وزيادة قدرتها في المساهمة في حل مشاكل المجتمع وخدمة التنمية في الأجل الطويل.

وكذلك تبرز وبناء علي ما سبق تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية أهمية هذه الدراسة من حيث إضافتها العلمية للمكتبة العربية، إذ أن الدراسات التي تناولت علاقة المسؤولية الاجتماعية بالإدارة المحلية في مصر والعالم العربي محدودة حسب علم الباحث.

من كل ما تقدم تهتم هذه الدراسة بتحليل العلاقة بين متغيرين أساسيين من المتغيرات الإدارية المعاصرة هما: إمكانية استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية، وتطوير نظام الإدارة المحلية المصري، وقد تم ذلك من خلال عرض وتحليل ما يأتي:-

المبحث الأول : الإطار العام للدراسة وإجراءاتها.

المبحث الثاني : المسؤولية الاجتماعية ونظام الإدارة المحلية...مفاهيم وأبعاد.

المبحث الثالث : الإطار التحليلي للدراسة وتحليل العلاقة الارتباطية.

المبحث الرابع : الاستنتاجات والتوصيات.

المبحث الأول :الإطار العام للدراسة وإجراءاتها

يتناول هذا المبحث عرضاً للإطار العام للدراسة وبيان الإجراءات المتبعة في تنفيذها كما يلي:-

أولاً : مشكلة الدراسة

تبرز مشكلة الدراسة من مظاهر الواقع الحالي للمحليات وبيئتها المتغيرة التي تُملي عليها أن تعتمد التغيير والتطوير في مجالات شتي، من أجل رفع كفاءتها وفاعليتها – ونظراً لأهمية الدور الذي تقوم به المحليات و لتباين الآراء والأفكار المطروحة بصدد طبيعة وقدرات المحليات على تقديم أنشطة وخدمات للمواطنين من خلال أدواتها ووسائلها وإجراءاتها التي تتميز بتنوعها وتعددها، كذلك فإنها تواجه جملة تحديات داخلية

وخارجية، وبرغم أهمية متغيري الدراسة الحالية في كيفية استثمار وتفعيل المسؤولية الاجتماعية في تطوير العمل بالمحليات وزيادة قدرتها علي المساهمة

في حل مشاكل المجتمع وخدمة التنمية في الأجل الطويل، فإن الدراسات النظرية والتطبيقية والتحليلية لا تزال محدودة جداً في هذا الاتجاه.
وتأسيسا على ما سبق، تبرز مشكلة الدراسة الحالية والتي يمكن صياغتها على النحو التالي: إن بقاء علاقة المتغيرين المذكورين دون إشباع نظري وتطبيق عملي، سيفوت علي المحليات فرصة التعرف للعناصر المكونة والمؤثرة في هذه العلاقة ودورها في تحقيق أهدافها وارتقاء أعمالها وزيادة نشاطها بشكل دائم ومستمر ومضطرد.
وعلى هذا لصالح تطوير العمل بالمحليات، فإن دراسة علاقة المتغيرين أنفي الذكر والإفادة من نتائجها سيساهم في تحقيق أهدافها بكفاءة من جهة ويضمن لها تفعيل دورها في الأساس وطالما أن المحليات تواجه تحديات كبيرة، وبُغية مواجهة هذه التحديات واستثمار محتواها عملية التنمية المستدامة بصورة أفضل.
ثانياً : أهداف الدراسة
تهدف الدراسة الحالية إلي تسليط الضوء على أهمية استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية في تفعيل وتطوير نظام الإدارة المحلية المصري- بُغية توجيه إدارتها إلي آليات التعامل مع المجتمع المحلي بكفاءة وفعالية وبما يخدم المواطن، وانطلاقا من هذا الهدف الرئيسي، تسعي الدراسة إلي تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:-
١- التعرف على قوة العلاقة من عدمها بين استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية في دعم وتطوير العمل بالمحليات ثم تحديد ماهية التأثيرات الناجمة عن هذه العلاقة.
٢- استكشاف طبيعة العلاقة بين مدي استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية وأداء المحليات التي أخضعت للدراسة.
٣- التقدم بتوصيات عملية للتعامل المستقبلي، فيما يختص بموضوع استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية لتكون معيناً للمحليات المبحوثة وغير المبحوثة في تعزيز فاعليتها وقدرتها علي النمو وعلي التنمية المستدامة والمساهمة في حل مشاكل المجتمع وخدمة التنمية في الأجل الطويل.

ثالثاً : أهمية الدراسة

على مستوي الباحث
شعور الباحث بأهمية الموضوع وأثره المحتمل في مجال التطبيق مما سيكون له تأثير على فكر الباحث وزيادة معارفه العلمية عن هذا الموضوع العلمي.

(ب) على المستوي التطبيقي
تأتى أهمية هذه الدراسة من كونها من أولى الدراسات الاستكشافية التي تحاول التعرف على حقيقة الاتجاه نحو استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالمحليات، بهدف تفعيل دور المحليات لتمكينها من الوفاء باحتياجات المجتمع.
(ج) على المستوي الأكاديمي
ندرة ما كتب، وخصوصاً في الدراسات العربية والمحلية في الموضوع مما شجع الباحث على الاهتمام بالموضوع لتقديم دراسة علمية وتطبيقية متخصصة .

رابعا: فروض الدراسة

تقوم الدراسة حول فرضين رئيسين طبقاً لأسلوب (فرض النفي والفرض البديل- (Null and Alternative Hypotheses) حيث يعني فرض النفي(Ho) عدم وجود علاقة إرتباطية ذات دلالة إحصائية "Significant" بين متغيرين محددين، وبالتالي فإن هذه العلاقة مساوية لقيمة الصفر، أما الفرض البديل(H) فيعني عكس فرض النفي، ليشير إلى وجود علاقة ارتباطية ذات دلاله إحصائية بين متغيرين، وبالتالي تكون هناك فروق في العلاقة ليست مساوية لقيمة الصفر، وقد جاء اعتماد هذه الدراسة على أسلوب فرض الصفر،في صياغة الفروض توخياً للحياد وعدم التحيز، حيث يتم الفرض ابتداءً بعدم وجود العلاقة إلي أن يتم إثبات وجود علاقة، أو لا يتم إثبات وجودها، من خلال الاختبار العلمي بحيث يصار إلى الأخذ بالفرض البديل عند إثبات وجود علاقة، أو الأخذ بفرض النفي عند عدم إثبات وجود تلك العلاقة، طبقاً لوجه نظر(Sekaran,2000;110) ضمن كتابة "طرق البحث في الإدارة"، وأيضا وجهه نظر(Leedu and Ormrod,2001:60-61) ضمن كتابه" البحث التطبيقي" وحسبما تؤكد عليه أيضاً تقنيات علم الإحصاء في تحليل البيانات الكمية.
وعلي هذا الأساس العلمي، تمت صياغة فروض هذه الدراسة، طبقاً لمنطق فروض النفي، بحيث يتم الأخذ بها عندما يفصح الاختبار الإحصائي عن وجود علاقة بين المتغيرين المطلوبين، وبالعكس سوف يتم الأخذ بفروض الإثبات البديلة التي تقر بوجود العلاقة بين المتغيرين المطلوبين، واعتمدت الدراسة علي فرضين رئيسين على النحو الأتي: -
1 – (Ho): لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية ودعم و تطوير نظام الإدارة المحلية بما يضمن (التوجه نحو اللامركزية، رفع أداء القيادات المحلية، تطوير نظم المعلومات في كافة الأنشطة المحلية).

2- (Ho): لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين استثمار المسؤولية الاجتماعية و تحقيق نوع من التعاون بين منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني وبين الوحدات المحلية بما يعزز (الشفافية ، جودة الخدمات المقدمة ، توفير موارد لأنشطة تنمية المجتمع).

وعلى ضوء هذين الفرضين يُؤمل من هذه الدراسة أن تسد فجوة في الأدب الإداري في العالم العربي بشكل عام وفي مصر بشكل خاص.

خامساً: منهج وأبعاد الدراسة

استوعبت الدراسة الطرق والإجراءات العلمية النظرية والتطبيقية في جمع المعلومات وتحليل معطياتها، بحيث تمّ الاعتماد على منهجية البحث الوصفي، الذي يأخذ بإمكانية إجراء المسح المكتبي للمعلومات النظرية والسوابق التجريبية المماثلة لهذه الدراسة، لغرض بلورة وبناء الإطار النظري.

سادساً: أسلوب الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى قسمين كما يلي:-

القسم الأول : الدراسة النظرية وفيه تم الإطلاع على كل من:-

الكتب والمراجع العلمية العربية والأجنبية المتعلقة بموضوع الدراسة.

الدوريات الخاصة بالإدارة المحلية.

قانون الإدارة المحلية ولائحته التنفيذية.

وذلك من أجل بناء الجانب النظري لهذه الدراسة.

القسم الثاني : الدراسة الميدانية

تم تطبيق هذه الدراسة على عدد من الوحدات المحلية، و تم تحديد مجتمع الدراسة، وعينه الدراسة ووسيلة جمع البيانات وأساليب التحليل الإحصائي كما يلي :-

(أ) مجتمع الدراسة

لتنفيذ الدراسة ميدانياً قام الباحث باختيار محافظة القاهرة دون غيرها لأسباب عديدة من بينها :-

- كونها العاصمة
- تركز الشركات ومؤسسات المجتمع المدني بها.
- تباين وتنوع الوحدات المحلية من حيث الحجم والمستوي الاجتماعي للسكان.
- الكثافة السكانية.
- تركز أكبر عدد من الجمعيات الأهلية بها.

- توافر المعلومات والبيانات الميدانيـة.

(ب) تمثيل مجتمع الدراسة

تم تحديد حجم عينة الدراسة بمستوي معنوية ٥% وحدود ثقة ٩٥%

(ج) تحديد عينة الدراسة

تمثلت عينة الدراسة في نخبة مختارة عشوائيًا من قيادات الوحدات المحلية على مستوي كل وحده.

وقد تم تحديد عينة الدراسة طبقاً للمعادلات التالية:١

الخطأ المسموح به : الدرجة المعيارية **X** $\sqrt{\frac{\text{ق (١−ق)}}{\text{ن}}}$

حيث :

ن : حجم العينة

ق : تعني نسبة توافر الخصائص في مجتمع البحث والدراسة وعادة ما تفرض أنها ٥٠% عدد مستوى الثقة ٩٥% الذي تعمم به النتائج.

الدرجة المعيارية لمستوى ثقة قدرة ٩٥% = ١.٩٦ (في الجداول الإحصائية) بالتطبيق في المعادلة السابقة

$$+ \text{٥\%} = \sqrt{\frac{\text{X١,٩٦} \quad \text{.,5 X .,5}}{\text{ن}}}$$

وعلية فإن ن = ١١٥ مفردة تم توزيع الاستمارات عليها.

وقد تم تجميع (١٠٣) استمارة صالحة للمعالجة الإحصائية وهذا يجعل نسبة التجاوب (**89,5%**) .

إذن حجم العينة المبحوثة = ١٠٣ مفردة

والجدول التالي رقم (١) يبين عدد الوحدات المحلية ومديريات الخدمات والمجالس الشعبية في المحافظات .

[1] - محمد الحناوى، التحليل الإحصائي ، الإسكندرية ، المكتب العربي الحديث ١٩٩٣، ص ٦٨

جدول رقم (١)
عدد الوحدات المحلية – مديريات الخدمات – المجالس الشعبية علي مستوي المحافظات

المحافظة	عدد المراكز	عدد المدن	عدد الأحياء	إجمالي الوحدات المحلية	عدد مديريات الخدمات	عدد المجالس الشعبية	الإجمالي
القاهرة	٠	٣١	٣١	٣١	٣٧٢	٣١	٤٣٤
الجيزة	١٠	١٢	٧	٢٩	٣٢٤	٢٧	٣٨٠
القليوبية	٧	١٠	٢	١٩	٢١٦	١٨	٢٥٣
الإسكندرية	١	١	٧	٩	٩٦	٨	١١٣
البحيرة	١٥	١٥	٠	٣٠	٣٦٠	٣٠	٤٢٠
مطروح	٨	٨	٠	١٦	١٩٢	١٦	٢٢٤
المنوفية	٩	١٠	٢	٢١	١٥٥	١٩	٢٦٨
الغربيـة	٨	٨	٤	٢٠	٢٤٠	٢٠	٢٨٠
كفر الشيخ	١٠	١١	٠	٢١	٢٤٠	٢٠	٢٨١
دمياط	٤	١٠	٠	١٤	١٦٨	١٤	١٩٦
الدقهلية	١٦	١٨	٣٢	٣٦	٤٢٠	٣٥	٤٩١
شمال سيناء	٦	٦	٠	١٢	١٤٤	١٢	١٦٨
جنوب سيناء	٥	٨	٠	١٣	١٥٦	١٣	١٨٢
بور سعيد	٠	٠	٧	٧	٨٤	٧	٩٨
الإسماعيلية	٥	٧	٣	١٥	١٣٢	١٥	٢١٠
السويس	٠	٠	٥	٥	٦٠	٥	٧٠
الشرقية	١٣	١٥	٢	٣٠	٣٦٠	٣٠	٤٢٠
بني سويف	٧	٧	٠	١٤	١٦٨	١٤	١٩٦
المنيـا	٩	٩	٠	١٨	٢١٦	١٨	٢٥٢
الفيوم	٦	٦	٠	١٢	١٤٤	١٢	١٦٨
أسيـوط	١١	١١	٢	٢٤	٢٨٨	٢٤	٣٣٦
الوادي الجديد	٤	٤	٠	٨	٨٤	٨	٩٢
سـوهاج	١١	١١	٣	٢٥	٣٠٠	٢٥	٣٥٠
قنـا	١١	١١	٠	٢٢	٢٦٤	٢٢	٣٠٨
أســوان	٥	١٠	٠	١٥	١٨٠	١٥	٢١٠
البحر الأحمر	٠	٦	٢	٨	٧٢	٦	٨٦
الأقصر	٣	٤	٠	٧	٣٦	٣	٤٦
الإجمالي	١٨٤	٢١٨	٧٩	٤٨١	٥٢٢٠	٤٣٥	٦١٣٦

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء٢٠٠٨

(د) إعداد استمارة الاستقصاء

مرت عملية إعداد استمارة الاستقصاء الموجهة للمبحوثين موضع الدراسة بالخطوات التالية:-

- ❖ عرض الاستمارة على عدد من المتخصصين لتقييمها، سواء من الناحية الموضوعية أو الشكلية وكذلك إمكانية التحليل الإحصائي، وبناء على ذلك تم إجراء بعض التعديلات اللازمة عليها.
- ❖ تحديد عناصر كل متغير لمفاهيم الدراسة، وذلك بتحويلها إلى مجموعة من المؤشرات التي يمكن ملاحظتها وقياسها في الواقع العملي، وقد تم هذا التحديد بعد الإطلاع على العديد من الدراسات النظرية والميدانية، التي أوضحت كيفية استخدام استمارة الاستقصاء في مثل هذا النوع من الدراسات.
- ❖ إجراء الاختبار المسبق Pre-Test لاستمارة الاستقصاء على عينة عشوائية من المبحوثين وذلك بهدف التثبت من سهولة صياغة العبارات لدي المبحوثين والتأكد من أن الأسئلة مفهومة وواضحة وأنها لا تحتمل أكثر من معنى.
- ❖ بناءً على الملاحظات التي أبداها السادة المتخصصون، ومع الأخذ في الاعتبار آراء المبحوثين في الاختبار المسبق، تم إجراء بعض التعديلات على هذه الاستمارة ووضعها في صورتها النهائية، بحيث أصبحت تغطى المتغيرات الرئيسية للدراسة بأبعادها المختلفة.
- ❖ كما تم حساب معامل الثبات لاستمارة الاستقصاء ككل ولكل متغير من المتغيرات على حدة، كما هو مبين من خلال الجدول التالي.

جدول رقم (٢)

معامل الثبات للمتغيرات الرئيسية لاستمارة الاستقصاء الناتجة عن الاختبار القبلي للدراسة

معامل الثبات	المتـغـيـر
٠.٩٣٨١	استثمار المسؤولية الاجتماعية
٠.٩٥٨٠	تطوير الإدارة المحلية
٠.٩٠٩٣	الاستمارة ككل

يتضح من خلال الجدول السابق ارتفاع قيمة معامل الثبات لاستمارة الاستقصاء ككل والتي بلغت (٠.٩٠٩٣) وهو ما يعكس ارتفاع درجة المصداقية في النتائج التي يمكن استخلاصها من هذه الاستمارات.

❖ وبعد استيفاء الاستقصاء، تم تبويب وتنظيم البيانات وتحليلها باستخدام كل من برنامج **Excel** وبرنامج التحليل الإحصائي **Statistical Package for Social Survey** والمعروف اختصارا بـ **(SPSS)**.

أدبيات الدراسة

من خلال الرجوع إلي الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع، يمكن الإشارة إلى الدراسات التالية :-

(١) دراسة عبد المجيد ٢٠٠٨ مراجعة التزام منشآت الأعمال بمسئوليتها الاجتماعية " إطار عام مفتوح" المؤتمر السنوي الثالث عشر لإدارة الأزمات ، إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية[٢]

وقد تناولت الدراسة الأتي: -

- المسؤولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال.
- مفهوم المسؤولية الاجتماعية للمنشأة .
- المسؤولية الاجتماعية للمنشأة وعلاقتها بالربح.
- تبويب الأنشطة الاجتماعية للمنشأة .
- مفهوم المراجعة الاجتماعية وأهدافها وأساليبها

(٢) دراسة المغربل ٢٠٠٨ المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر [٣]

وقد تناولت الدراسة الأتي:-

- مفهوم المسؤولية الاجتماعية لرأس المال.
- التجارب الدولية للمسؤولية الاجتماعية لرأس المال.
- المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر.

[٢] - محمد محمود عبد المجيد ، مراجعة التزام منشآت الأعمال بمسئوليتها الاجتماعية " إطار عام مفتوح" المؤتمر السنوي الثالث عشر لإدارة الأزمات ، إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية – جامعة عين شمس ٢٠٠٨

[٣] - نهال المغربل، ياسمين فؤاد - المسؤولية الاجتماعية لرأس المال في مصر، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ورقة عمل رقم (١٣٨) ٢٠٠٨

(٣) دراسة محمود ٢٠٠٨ المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال [٤]

وقد تناولت الدراسة عدة موضوعات منها:-

- تطور مفهوم تمثيل المصالح.
- الإفصاح الاجتماعي ومتطلبات البورصة.
- الحاجة إلي صياغة نظام للرقابة الاجتماعية بمنظمات الأعمال.

(٤) دراسة صبح ٢٠٠٨ الأبعاد الجديدة في إدارة الشركات المساهمة المعاصرة(الأخلاقيات الإدارية والمسؤولية الاجتماعية) [٥]

وقد تناولت الدراسة الأتي:-

- ما هي المسؤولية الاجتماعية للمنظمة .
- نواحي المسؤولية الاجتماعية للشركات.
- تحديات المهنة ... الأخلاقيات والمسؤوليات الاجتماعية .

(٥) دراسة عبد الفتاح ٢٠٠٨ (دور المشروعات الصغيرة في دعم المسؤولية الاجتماعية) [٦]

وقد تناولت الدراسة أن انتشار الصناعات الصغيرة يؤدي إلي إمكانية إعادة توزيع الدخل وبالتالي قد يتحقق التوازن بين أفراد المجتمع وهذا يمثل أحد جوانب المسؤولية الاجتماعية.

(٦) دراسة دكرورى ٢٠٠٨ (المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء المبادرات الدولية والتجربة المصرية مع التركيز علي دور الشركات متعددة الجنسيات) [٧]

وقد تناولت الدراسة الأتي:-

- المفاهيم المختلفة للمسؤولية الاجتماعية للشركات .

---

[٤] - سمير عبد الغني محمود - المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، كتاب الأهرام الاقتصادي ، العدد ٢٤٩، ٦/ ٢٠٠٨

[٥] - محمود صبح - الأبعاد الجديدة في إدارة الشركات المساهمة المعاصرة(الأخلاقيات الإدارية والمسؤولية الاجتماعية) المؤتمر السنوي الثالث عشر لإدارة الأزمات – إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية، جامعة عين شمس 2008

[٦] - ايمن عادل عبد الفتاح – دور المشروعات الصغيرة في دعم المسؤولية الاجتماعية ، المؤتمر السنوي الثالث عشر لإدارة الأزمات إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية، جامعة عين شمس ٢٠٠٨

[٧] - محمد متولي دكروري –المسؤولية الاجتماعية للشركات في ضوء المبادرات الدولية والتجربة المصرية مع التركيز علي دور الشركات متعددة الجنسيات ، المؤتمر السنوي الثالث عشر لإدارة الأزمات إدارة أزمة الدعم وفعاليات العدالة الاجتماعية، جامعة عين شمس ٢٠٠٨

- التجارب الدولية للمسؤولية الاجتماعيــة.

(٧) دراسة زهران ٢٠٠٧ (أساليب إدارة المدن بالتطبيق على محافظة القاهرة) [٨]
هدفت الدراسة إلى معرفة المعوقات التي تواجه القائمين علي إدارة المدن الكبرى مع التطبيق علي محافظة القاهرة من وجهة نظر القيادات المحلية والمسئولين عن وضع وتنفيذ القرارات الإدارية المختلفة في مدينة القاهرة، وخلصت إلي النتائج التالية:-

- يوجد قصور في العلاقات التنظيمية بين مديريات الخدمات والوحدات المحلية.
- إن هناك قصورًا في اللامركزية التي هي من أهداف الإدارة المحلية.
- ضرورة تعديل قوانين الإدارة المحلية .
- إن العلاقات التنظيمية بها كثير من المعوقات.
- إن القصور في التمويل من أسباب ضعف الأداء في الإدارة المحلية.

(٨) **دراسة شتا ٢٠٠٧ (العلاقات التنظيمية بين أجهزة الإدارة المحلية في مصر)** [٩]

وهدفت الدراسة إلى :-

- توصيف وتحليل وتقييم العلاقات التنظيمية بين أجهزة الإدارة المحلية.
- تحديد الصعوبات والمشاكل التي تؤثر في أداء الإدارة المحلية.
- توصيف العلاقات التنظيمية الحالية في الإدارة المحلية.
- تحديد أسباب قصور العلاقات التنظيمية بين أجهزة الإدارة المحلية.

وخلصت إلي النتائج التالية:-

- هناك تباين في إدراك قيادات الإدارة المحلية لمفهوم وفلسفة الإدارة المحلية.
- وجود قصور في أداء المجالس المحلية وعدم استقرار البيئة التشريعية للإدارة المحلية.
- تعديل العلاقة بين الوحدات المحلية ومديريات الخدمات لتعدد العلاقات الإشرافية.
- وجود قصور في التنظيم الإداري لوحدات الإدارة المحلية.

---

[٨] - علـي السـيد زهـران – أسـاليب إدارة المـدن بـالتطبيق علـي محافظـة القـاهرة ، رسـالة دكتـوراه غيـر منشورة ، جامعة الأزهر 2007

[٩] - محمد شتـا – العلاقات التنظيميـة بين أجهزة الإدارة المحليـة ، رسـالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة المنوفيـة 2007

(٩) دراسة خليل٢٠٠٧ مشكلات إدارة التنمية في قطاع الخدمات (دراسة تطبيقية على محافظة سوهاج) [١٠]

هدفت الدراسة إلى تحليل مقومات التنمية المحلية للوقوف على أسباب ضعف الأداء بها وكذلك تحديد المعوقات التي تواجه التنمية.

وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية :

- إن عدم استقرار تشريعات الإدارة المحلية يؤدي إلي ضعف معدلات الأداء المحلي.
- غموض العلاقات التنظيمية بين الأجهزة المحلية.
- قصور في كفاءة الأداء الفني والكمي للعاملين بالأجهزة المحلية.
- عدم التنسيق وضعف التعاون بين الوحدات المحلية.
- قصور في أداء المجالس الشعبية المحلية.

(١٠) دراسة محمود٢٠٠٥ (دور المحليات في اتخاذ القرارات المتعلقة ببرامج التنمية المحلية – دراسة ميدانية في إطار محافظة الإسكندرية والبحيرة) [١١]

هدفت الدراسة إلى تحليل مدى كفاءة وفعالية اتخاذ الإجراءات ومقوماتها باعتبارها أهم مهام الإدارة المحلية وكذلك تحليل السياسات التنظيمية في صياغة القرارات.

وقد خلصت الدراسة إلي النتائج التالية:-

- إن كفاءة وفعالية القرار ومقوماته تعتمد علي مدي توفر المعلومات.
- إن كفاءة وفعالية القرار تقوم التعاون بين السلطات الحكومية.
- ضرورة تطوير عملية التخطيط.
- ضرورة التنسيق بين الجهود الشعبية والحكومية.
- ضرورة توفير الاعتمادات وحسن توظيفها في المشروعات.

[١٠] - خليل أحمد – مشكلات إدارة التنمية المحلية في قطاع الخدمات ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة أسيوط ٢٠٠٧

[١١] - منال محمود – دور المحليات في اتخاذ القرارات المتعلقة ببرامج التنمية المحلية ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة الإسكندرية ٢٠٠٥

التعقيب على الدراسات السابقة:

استفاد الباحث من الدراسات السابقة في تأصيل الجانب النظري من الدراسة، كون تلك الدراسات التي اعتمد عليها الباحث كانت في موضوعي المسؤولية الاجتماعية والإدارة المحلية، ومن خلال مراجعة تلك الأدبيات المذكورة أنفاً تمكن الباحث من استنتاج أن المسؤولية الاجتماعية أداة لبناء الولاء وبث روح الحماس في الجماعة وتنمية العمل الاجتماعي، فالمسؤولية الاجتماعية تمنح المواطنين والجمعيات الأهلية والشركات إمكانية المساهمة بفعالية لتحقيق الأهداف، وتشجع وتعزز الاتجاه للمشاركة الفعالة لتحقيق التنمية المستدامة. ومن جهة أخري تحث العاملين على تنقيح الأساليب والممارسات القديمة، وتشيع روح الثقة بين الوحدة المحلية ومنظمات المجتمع المدني وتعطي كثيراً من المرونة، مما يساهم ويساعد بشكل فعال في تطوير ودعم وتعزيز نظام الإدارة المحلية المصري.

المبحث الثاني

الإطار النظري للدراسة

المسؤولية الاجتماعية والإدارة المحلية...مفاهيم وأبعاد

إن الخوض في تحليل العلاقة بين متغيرين، يستلزم دون شك تحديد المفاهيم الأساسية لهما وبيان ابعادهما الرئيسة استنادا لما ورد في الأدبيات المتخصصة. وهذا ما ينصرف إليه المبحث الحالي، عبر تناول الفقرات الآتية :

أولاً : المسؤولية الاجتماعية

إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية يتجاوز حدود العمل الخيري ويتعداه إلي معان أشمل وأكثر عمقاً لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال ترسيخ المبادىء التي تحث على الاهتمام بالعمالة والمجتمع والبيئة المحيطة وذلك من خلال وضع التشريعات وسن القوانين المنظمة في مجال المسؤولية الاجتماعية للمحليات والعمل علي تطبيقها.

تعريف المسؤولية الاجتماعية

هناك عدة تعريفات للمسؤولية الاجتماعية تختلف باختلاف وجهات النظر في تحديد شكل هذه المسؤولية وسوف نتعرض لأهم التعريفات وأكثرها شيوعًا:-

١- **تعريف البنك الدولي** (World Bank2005)

يعرف البنك الدولي المسؤولية الاجتماعية لمنشآت القطاع الخاص بأنها " التزام الشركات بالمساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة من خلال العمل مع موظفيها و المجتمع المحلي ككل لتحسين مستوي معيشة الأفراد بأسلوب يخدم التجارة والتنمية في آن واحد. [١٢]

٢- تعريف الاتحاد الأوربي(Commission of the European Communities 2001)

يعرف الاتحاد الأوربي المسؤولية الاجتماعية علي أنه مفهوم تقوم المنظمات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح علي نحو تطوعي – و يركز الاتحاد الأوربي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلزم بها الشركات للقيام بمسئوليتها تجاه المجتمع [١٣]

٣- كما قدمت الجمعية العامة للأمم المتحدة (General Assembly of the United Nations2005 تعريفًا للمسؤولية الاجتماعية بأنها عبارة عن التزام الشركة بعنصرين العنصر الأول هو التزام بقوانين البلد الذي تعمل به الشركة وإتباع التوجيهات الإرشادية للمجتمع الدولي بشأن مسائل كالعمالة وحقوق الإنسان والبيئة والعنصر الثاني هو تبرع الشركة بالأموال والوقت والموظفين في سبيل قضايا تطوعية، وقد تقوم الشركات أحيانًا بالقيم بهذه الأعمال كدليل علي التزامها بالمسؤولية الاجتماعية [١٤]

٤- كما قام (Holmes2005) بتعريف المسؤولية الاجتماعية للشركات على إنها " التزام علي منشأة الأعمال تجاه المجتمع الذي تعمل فيه وذلك عن طريق المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات الصحية ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة الإسكان والمواصلات وغيرها. [١٥]

٥- بينما عرفته موسوعة Wikipedia

---

[12] World Bank, " opportunities and Options for governments to promote corporate social Responsibility in Europe and central Asia: Evidence Bulgaria, Croatia and Romania, wp, March ,2007

[13] - commission of the European Communities, " promoting corporate social Responsibility " Green paper industrial Relations and industrial change Employment and social Affairs, july, 2006

[14] -General Assembly of he United Nations 2005

[15] - Holmes. Sundra, I., Corporate Social: performance and Present Areas of Commitment, Academy of management Journal, VoI. 20 , 2005

3-Coroporate social responsibility Wikipedia encyclopedia , op. cit

مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات علي أنه مرادف لمواطنة الشركات وعلي أنه شكل لإلزام الشركة لنفسها بقواعد تدخل في نموذج الأعمال التجارية، بحيث تضع الشركة لنفسها آلية تنظيم ذاتية من شأنها أن تراقب وتضمن التزام الشركة بالقوانين والمعايير الأخلاقية والمعايير الدولية، فإدارة الشركة تتمسك بمسئوليتها عن آثار أنشطتها علي البيئة والمستهلكين والموظفين والمجتمع المحلي الذي تمارس نشاطها فيه، كما أنها مسئولة عن آثار أنشطتها علي أصحاب الأسهم وجميع الأطراف المشاركة على الساحة، كما يتضمن هذا المفهوم سعي الشركة بشكل يتسم بالمبادرة إلي تعزيز المصلحة العامة ووقف أي أنشطة تضر بالمصلحة العامة٣

يعبر مفهوم المسؤولية الاجتماعية عن الالتزام تجاه المجتمع،وهو التزام أخلاقي غير مكتوب، وهو تعهد ارتباطي بالعمل لحل مشاكل المجتمع، وتحديد مجالات العمل فيه، وهو وإن كان مسؤولية أخلاقية فإنها أيضاً في الوقت ذاته مسؤولية تضامنية شاملة ومتكاملة، نابعة من الذات ومتحدة معها وواصله إليها ففي أكثر من مجال من المجالات الخاصة بها، وان تطورها وزيادة ارتباطها بالمجتمع يدفع نحو إيجاد السبل المترابطة معها والمحققة لها، خاصة إن المسئولية الاجتماعية في مفهومها العام خاضعة لعلميات التطوير والارتقاء، بالإضافة إلى أن ثوابتها العامة مؤكدة، وهو ما يدعم الجهود نحو الوصول بهذا المفهوم إلى أبعاد وجوانب جديدة، ومن بينها الحفاظ على هيكل القيم ونسق العادات والتقاليد، وإقامة سياج خاص للمجتمع من الأفكار الغريبة عنه، والتي تهدد استمراره ، ومن ثم الحفاظ علي وحدته، وعلى قدرته .

وبالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية يتسع مفهومها ليشمل أولويات التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى الحفاظ على القيم والسلوك العادات والتقاليد الخاصة بالمجتمع، مع تطورها بالشكل الذي يساعد على :-

- تقدم المحليات وارتقاء أعمالها وزيادة نشاطها بشكل دائم ومستمر ومضطرد.
- القيام بتنفيذ أهداف المحليات ومساعدتها في تحقيق هذه الأهداف وفقًا للمجالات التي ترى العمل بها وتحقيقها، فضًلا عن تبني هذه الأهداف وتأييدها والتعامل معها وفقًا للاولويات الموضوعة والمحددة.

- ضمان الانسجام والتوافق الأدائي بين المحليات وبين المجتمع، بحيث لا يكون هناك عقبات تحول دون تحقيق أهداف المحليات أو تؤدي إلى وجود صراع بين الوحدة المحلية وبين المجتمع الذي تعمل فيه.
- تحقيق التوافق الإيجابي بين المجتمع ككل وبين المحليات بحيث يعمل الجميع من أجل تحقيق الأهداف العليا للمجتمع.

وقد أدي ذلك إلي تطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية ليشمل كافة قضايا المجتمع، مثل محاربة الفساد ومعالجة مشاكل البطالة والغضب الشعبي، والشعور بالعجز والإحباط.

وبالتالي فإن للمسؤولية الاجتماعية مجموعة من قواعد الارتكاز يمكن تصويرها في الشكل التالي :

شكل رقم (١)

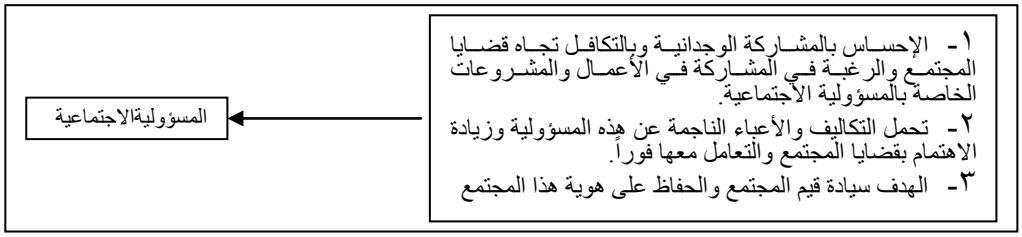

<u>من إعداد الباحث</u>

بذلك تكون المسؤولية الاجتماعية تيار متنام ومتعاظم قائم على الوعي الادراكي الشامل بأهمية التعامل مع الآخرين، وبذل كافة الجهود من أجل بناء مستقبل واعد للمجتمع قائم على التنمية المستدامة، وقائم علي حماية الحياة والبيئة من أي تلوث قد يحدث، وتحويل هذه المشاركة إلى ارتباط دائم ومستمر من أجل البناء وحل مشاكل البطالة والفقر والجهل والمرض،وفقًا للقدرات التي تملكها المحليات وتتحقق معها وبها فاعلية المجتمع بكافة أفراده وطوائفه وبكافة عناصره الإجمالية والنوعية، سواء المرتبطة بها بشكل مباشر أو غير مباشر.

مما يتطلب العمل علي :-

- تعميق وتنمية هذا المفهوم بشكل كبير داخل نسيج المجتمع بأفراده وطوائف
- تطوير مفهوم المسؤولية الاجتماعية والارتقاء به.

وعلي ذلك فإن المسؤولية الاجتماعية هي نشاط خاص يصب في الصالح الجماعي العام، وهي ضمانه لنجاح العلاقة بين الخاص و المجتمع، وهي في الوقت ذاته

دعامة عامة لدور المحليات في المجال الاجتماعي الاقتصادي سواء فيما يتصل بتطوير العلاقات أو الحفاظ على هوية المجتمع أو مجال التنسيق بين مجتمع ما والمجتمعات الأخرى .

صور المسؤولية الاجتماعية

شهد العالم العديد من صور المسؤولية الاجتماعية، و اعتمادها في كثير من الحالات علي المبادرات الخاصة بالمحليات، ومع تعدد الصور ازداد الاحتياج إلي تأسيس منهج متكامل لتعامل المحليات مع مفهوم وممارسات المسؤولية الاجتماعي وما تقوم به المحليات تجاه المجتمع ، وهو ما أدي إلي أن تكون المرجعية الرئيسة في هذا المجال هي تلك المبادرات، وهو ما يتطلب أحاطه شاملة بكافة الجهود التي تبذلها المحليات في هذا الاتجاه.

وتتعدد صور المسؤولية الاجتماعية في المحليات، مع ازدياد الدور الذي يضطلع به هذا القطاع في المجتمع مثل :

الصورة الأولي:- المعاونة في حل مشاكل الفقر والجهل سواء من خلال زيادة مساهمة المحليات في حل مشاكل التعليم، سواء بتأسيس المدارس أو تقديم المساعدات للعملية التعليمية أو تقديم مساهمتها في إثابة المتفوقين ففي العمليات التعليمية، أو مساهمة فعالة في توظيف الأفراد وتقديم الإعانات لهم لحل مشاكل الفقر الخاصة بهم .

الصورة الثانية:- زيادة المساهمة في عمليات التطوير،حيث تعمل الشركات ومنظمات المجتمع المدني على تقديم مساعدتها من أجل تطوير المجتمع الذي تعمل به، وتحسين الأوضاع ، وزيادة تأثير مبادرتها في هذا المجال الحيوي.

الصورة الثالثة:- توفير الطعام للطبقات الفقيرة وفقاً للمعادلات القياسية مع زيادة ترابط الوحدات المحلية مع أفراد المجتمع وزيادة عنصر المساعدة لهم، وتأسيس مرجعية فعالة في تقليل درجة الفقر.

الصورة الرابعة:- توفير العمل لمن يرغب في العمل وزيادة مهاراته من خلال التدريب لهم مع الاهتمام الكبير بدور التدريب وممارسة التدريب أثناء العمل.

الصورة الخامسة:- حل المشاكل الاجتماعية، خاصة مشاكل الحراك الاجتماعي، واعتماد مبادرات فعالة لتحقيق الانسجام والتوافق بين أفراد المجتمع الواحد.

وبالتالي فإن تنمية المجتمع أصبحت مسؤولية مشتركة ما بين الحكومة المركزية ومنظمات المجتمع المدني و المحليات وهي عمليات معقدة ومتشابكة تقوم بها المحليات من أجل حماية خصوصية هذا المجتمع ومساعدته علي مواكبة

التطورات الاقتصادية والتقنية وما وصلت إليه العلوم الاجتماعية في الدول المتقدمة.

إن هذا التنوع الكبير لصور المسؤولية الاجتماعية هو الذي حقق وأدي إلي بلورة فكر المسؤولية، والى زيادة دور المسؤولية الاجتماعية في تنمية العلاقة بين المحليات وبين المجتمع، وأدي فوق هذا إلي المطالبة إلى أن تصبح هناك " أيزو خاص للمسؤولية الاجتماعية، لمنظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني.

ثانياً: الإدارة المحلية

إن الإدارة المحلية لم تحظ بالدراسات الأكاديمية إلا منذ وقت قريب، فقد بدأ الاهتمام بهذا الحقل العلمي من جانب رجال القانون العام والسياسيين أواخر القرن التاسع عشر، وبقيت دراسة الإدارة المحلية فرعا من دراسات القانون العام ليصبح علما قائماً بذاتة.

ولقد عُرف نظام الإدارة المحلية منذ زمن بعيد غير أنه لم يأخذ شكله القانوني وسمته النظامي إلا بعد قيام الدولة الحديثة، ذلك أن الدولة الحديثة ازدادت أعباؤها تجاه المواطنين، مما جعل نقل أو تفويض بعض هذه الأعباء إلى وحدات محلية أمراً لا محيد عنه.

وتحتل الإدارة المحلية مركزاً هاماً في نظام الحكم الداخلي، كما تقوم بدور فعال في التنمية الاجتماعية والاقتصادية، لتميزها بأنها إدارة قريبة من المواطنين نابعة من صميم الشعب، كما إن قربها من المواطنين يجعلها أقدر على أدراك طبيعة الظروف والحاجات والأماني المحلية، كما يمنحها دعماً لحشد الطاقات وتعبئة الموارد ويهيئ لها فرص النجاح في تنفيذ السياسات القومية لتصبح واقعاً ملموساً يحقق تطلعات المواطنين. ومن ثم تعتبر الإدارة المحلية بمثابة قناة تجمع وتحلل مشكلات المجتمع وحاجاته من جانب، وتعيد إلى هذا المجتمع حل هذه المشكلات.

وتعني الإدارة المحلية وجود وحدات محلية تقوم بإدارة شؤونها المحلية بنفسها من خلال هيئات أو مجالس محلية لها صلاحيات محددة لإدارة المجتمع المحلي.

وتعتبر الإدارة المحلية تنظيماً إدارياً تخضع فيه السلطات المحلية للتعليمات والسياسات العامة الصادرة من الحكومة المركزية والمتعلقة بإدارة شئون منطقة جغرافية معينة وتكون جزءاً من الهيكل الإداري للدولة.

كما تعتبر الإدارة المحلية في الدول النامية أسلوب يتم إتباعه بسبب الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

ويعرف البعض الإدارة المحلية بأنها أسلوب إداري بمقتضاه يقسم إقليم الدولة إلي وحدات، يشرف على إدارة كل وحدة منها هيئة تمثل الإدارة العامة على أن

تستقل هذه الهيئات بموارد مالية ذاتية وترتبط بالحكومة المركزية بعلاقات يحددها القانون.

وتعتبر الإدارة المحلية أسلوباً في اللامركزية الإدارية تقوم بموجبة الحكومة المركزية بتفويض جزء من صلاحياتها الإدارية إلى السلطات المحلية في المناطق الجغرافية المختلفة في الدولة، وتبعاً لذلك تعتبر الإدارة المحلية تنظيماً إدارياً يخضع للتوجيهات والتعليمات الصادرة عن مؤسسات الحكومة المركزية وهي بالتالي جزء من التنظيم الإداري العام للدولة، ولإيجاد إدارة محلية فعالة تقوم بممارسة نشاطاتها يتطلب تقسيم الدولة جغرافياً إلى أقاليم حتى يتم تحديد صلاحيات الوحدات المحلية الواقعة ضمن كل إقليم منها، ويؤخذ بالاعتبار لدي إجراء هذه التقسيمات عامل الكفاءة الإدارية والتنظيمية بحيث تكون هذه الوحدات ذات حجم معقول تستطيع معه تقديم الخدمات للسكان بكفاءة.

كذلك يتطلب الأمر أن تتمتع هذه الوحدات بسلطات تنفيذية تضمن لها قدراً من الاستقلال الإداري والمالي في تنظيم أمورها واتخاذ القرارات التي تراها مناسبة للمجتمع المحلي الموجودة فيه. أيضاً أن تكون هناك علاقة مع الحكومة المركزية تعتمد على المساعدات المالية من إعانات ومنح تقدم للإدارة المحلية لتنفيذ برامج معينة أو لتغطية العجز في موازنتها ومواردها المحلية.

ومن الملاحظ بهذا الخصوص أن الدول تختلف في مدي الصلاحيات التي تمنحها لإدارتها المحلية حيث يقوم بعضها بمنح صلاحيات واسعة بينما بعضها يمنح صلاحيات محدودة تبعاً لطبيعة النظام السياسي السائد في الدولة.

ويلاحظ أن العديد من دول العالم الثالث تطبق أنظمة إدارة محلية تتضمن سيطرة كبيرة للحكومة المركزية وأجهزتها على مقاليد الأمور بما فيها الإدارات المحلية خاصة في ظل ظروف نشأة هذه الدول وتطورها ووجود العديد من التناقضات في مجتمعاتها التي تضم طوائف وفئات متباينة الأمر الذي يتطلب تقوية الوحدة والانتماء الوطني.

ولأن الإدارة المحلية يفترض أن تكون نابعة من الشعب فهي وحدها التي تستطيع تأكيد وحدة المجتمع واستثارة الرأي العام المحلي للاهتمام بالتنمية وإشراك المواطنين في الوصول إليها، فالمساهمة الشعبية هي روح الإدارة المحلية، والمحور الذي ترتكز عليه، ولقد أصبح من الأمور المؤكدة أن علي الإدارة المحلية أن تلعب دروراً أساسياً في عملية التنمية الشاملة والمستدامة.

ويمكن أن يعود تطبيق نظام الإدارة المحلية بفوائد عديدة على المناطق المحلية والسلطة المركزية مثل تخفيف الضغوط عن الإدارة المركزية، تكوين روح

المبادأة والاجتهاد وتخفيض الفترة الزمنية التي يتطلبها صنع القرار المركزي في حالة تحويله إلى قرار محلي والتنسيق بين مختلف الأجهزة المركزية من جهة وبين المناطق المحلية من جهة أخري.
وقد وقع كثير من الكتاب والممارسين في خطأ مفاهيمي وذلك باستخدام مصطلحات " الإدارة المحلية " والحكم المحلي" و " المركزية " كمترادفات للتعبير عن نمط الإدارة دون التمييز فيما بينهم في حين أن كلا منهم يمثل نمطاً إدارياً مختلفاً.

والجدول أدناه يوضح بعض الفروق فيما بينهم : -

جدول (٣)

الفرق بين اللامركزية والإدارة المحلية والحكم المحلي

اللامركزية	الإدارة المحلية	الحكم المحلي
♣ لا تقتصر على أقاليم محددة ♣ تأخذ الخصائص السكانية أو وحدة المصلحة أو الانتماء ♣ عدم الاستقلالية ♣ الصلاحيات ممنوحة بموجب قرار إداري للأجهزة التنفيذية المحلية ♣ لا تتضمن مجالس منتخبة . ♣ الموقع (المكان) ليس عنصراً أساسياً العنصر الأساسي هو الغرض وليس المكان.	♣ تنفيذية فقط ♣ تختص بأقاليم ذات خصائص سكانية واقتصادية محددة ومتجانسة ♣ تتضمن مجالس شعبية منتخبة ♣ استقلال الأجهزة الإدارية التنفيذية. ♣ صورة من صور الحكم المحلي ♣ الصلاحيات ممنوحة بموجب التشريع ولا تنزع إلا بقرار تشريعي ♣ الموقع الجغرافي عنصر أساسي في الإدارة المحلية.	♣ قضائي ♣ تشريعي ♣ تنفيذي ♣ درجة عالية من استقلال الأجهزة التنفيذية عن الجهاز المركزي للدولة . ♣ يشمل الإدارة المحلية ♣ الصلاحيات ممنوحة بموجب التشريع. ♣ تتضمن مجالس منتخبة. ♣ الموقع عنصر أساسي

من إعداد الباحث

ولذا فالإدارة الإدارة المحلية تعتبر طريقة من طرق الإدارة وليست صورة من صورة الحكم، وهي جزء من السلطة التنفيذية، لا تشمل كل وظيفة الدولة الإدارية، بل تتناول إدارة المرافق المحلية تاركة المرافق القومية للسلطة المركزية.

تعريف المصطلحات المهمة في الإدارة المحلية :-

(أ) المركزية الإدارية : تعني تجميع السلطات وحق اتخاذ القرار بيد الحكومة وعدم استقلال الوحدات الإدارية في مجال اتخاذ القرارات الإدارية وقيام ممثلي السلطة المركزية في الأقاليم ببعض النشاطات الإدارية حسب توجيهات الحكومة المركزية، ويوجد نوعان من المركزية:

١- التركيز الإداري البحت : أي تركيز اتخاذ القرارات في العاصمة ولا تعطي سلطة للأقاليم حيث يكون الرجوع إلي الوزير المختص في جميع الأمور مهما كانت بسيطة أو معقدة.

٢- عدم التركيز الإداري : ويعني عدم تركيز كافة الصلاحيات بيد الوزير بل تفوض بعض الاختصاصات إلى العاملين في الأقاليم.

(ب) الإدارة المحلية : هي الوحدات التي تتمتع بشخصية اعتبارية ويمثلها مجالس منتخبة من المجتمع المحلي لإدارة مصالحها المحلية تحت إشراف ورقابة الحكومة المركزية، وهنا نلاحظ أن هذا الاتجاه يرتبط بفكرتين أساسيتين هما اللامركزية والديمقراطية .

مقومات المحليات

من أهم المقومات التي تستند عليها نظم المحليات ما يأتي:-

- مساحة ذات كيان محدد، قد تكون هذه المساحة قرية أو مدينة أو تقسيم جغرافي إداري أكبر
كالمحافظة أو الإقليم.
- سلطة محلية شرعية تستند إلى الدستور، ويحدد القانون اللوائح اختصاصاتها ومسئولياتها.
- ميزانية خاصة لكل وحدة محلية، تتكون مواردها من ثلاث عناصر رئيسية : تمويل محلي

معونة مالية من السلطة المركزية هبات وتبرعات.

- أجهزة إدارية تنفيذية محلية تخضع للسلطة المحلية مباشرة، تتولى كافة مجالات الأنشطة ذات الطابع المحلى وما يعهد به إليها من الأجهزة المركزية، وبجانب هذه الأجهزة ذات الصفة المحلية

مفهوم المشاركة المجتمعية في النظام المحلي:

يقصد بها مساهمة المواطنين ومنظمات المجتمع المدني بدرجة أو بأخرى في التصميم والإشراف على تنفيذ السياسات المحلية سواء بجهدهم الذاتي أو بالتعاون مع المؤسسات الحكومية المركزية أو المحلية، والجدير بالذكر أنه لا توجد دولة

في مشارق العالم ومغاربه لا تهتم بالمشاركة الشعبية - فالحكومات لا يمكن أن تدعي الشرعية إلا عن طريق المشاركة الشعبية الممثلة في الانتخابات كما لا يمكن لأي دولة أن تحقق التقدم إلا بمواردها البشرية – فالمشاركة حق المواطنين.

أنواع المشاركة:

أولاً المشاركة الإنمائية : يقصد بها مشاركة المواطنين في المشاريع الإنمائية عن طريق قيام الأهالي بتمويل هذه المشاريع أو المساهمة بالمجهود مما يخفف الضغط علي الموارد المركزية لإدارة التنمية ويزيد من قدرات التنمية، ولكي تنجح عملية التنمية لا بد أن تكون نابعة من الداخل تعتمد فيها الدولة على أهم مواردها ألا وهو العنصر البشري.

ثانياً المشاركة السياسية : يقصد بها مشاركة المواطنين في عملية صنع القرار أو التأثير فيه بهدف تحقيق نوع من الرقابة علي الأجهزة التنفيذية بما يضمن تحقيق التنمية من خلال المواطنين، كما ينبثق عنها المشاركة الشعبية السياسة : المتمثلة في حق الانتخاب تمثل ركن هام وأساسي من أركان نظم الحكم المحلي ، وإذا فقد أي نظام هذا الركن أصبح هذا النظام غير شرعي وإذا كان القائم بالعملية الانتخابية (المواطن) غير واع قد يصل (ينتخب) أشخاص غير كفء إلى السلطة مما يؤدي إلى فشل النظام وانهياره وإن كان المواطن القائم بالعملية الانتخابية على درجة عالية من الوعي فإن الأشخاص الذين يصلون إلى السلطة يكونون كفء لها مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإدارية وبالتالي رفع مستوي الخدمة الذي يؤدي بالضرورة إلي دفع عجلة التنمية بأنواعها المختلفة .

ثالثاً المشاركة الشعبية الاقتصادية : أي تعاون الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية في المشروعات الاقتصادية مما يؤدي بدوره إلى رفع المستوي المحلي اقتصاديا.

أهمية المشاركة المجتمعية :

المشاركة المجتمعية مهمة ومفيدة للسلطات المحلية للتعرف على أوجه القصور والتعرف علي رغبات المواطنين، كما تُعد المشاركة المجتمعية مفيدة للمواطنين لتوصيل رغباتهم للمسئولين الذين يؤثرون في عملية صنع القرار بما يخدم مصالحهم ولكي تتحقق هذه الفائدة يتطلب ذلك أن تكون منظمات المجتمع المدني و المحليات على درجة عالية من الوعي بما يحقق التنمية الشاملة والمستدامة.

وأخيراً فإن المشاركة المجتمعية تخلق وتدعم الولاء الوطني لدي الجماهير (المواطنة).

المبحث الثالث :الإطار التحليلي للدراسة وتحليل العلاقة الارتباطية

استهدفت الدراسة تحليل آراء واتجاهات عينة مختارة عشوائيًا من قيادات الوحدات المحلية على مستوي كل وحده بشأن استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية كأحد المداخل الحديثة لدعم و تطوير العمل بالمحليات، وذلك لما لها من دور حيوي وهام في الفترة المقبلة – وقد قام الباحث باستخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها من مفردات العينة وذلك عن طريق استخدام الأساليب الإحصائية التي تثبت صحة أو خطأ فروض الدراسة وقد تم توزيع عدد (١١٥) استمارة أستوفي منها (١٠٣) استمارة صالحة للتحليل أى ما يعادل(٨٩.٥%) من أصل المجموع الكلي للاستمارة وهي نسبة مقبولة إحصائياً لأغراض التحليل، وقد صممت الاستمارة لقياس متغيرات الدراسة وفق إطار عمل الوحدات المحلية، وتراوحت الإجابة على أسئلة الاستمارة بين القيمة (١) التي تعني عدم فعالية استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية، إلى القيمة (٥) التي تعكس فعالية عالية جداً.

النموذج الإحصائي للدراسة:

بعد جمع البيانات تم استخدام عدد من الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها من مفردات العينة بغرض التعرف علي آراء واتجاهات قيادات الوحدات المحلية نحو أهمية استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية كمدخل لدعم وتطوير نظام الإدارة المحلية، كما أن النموذج الإحصائي المستخدم يعتمد على توضيح العلاقة بين المتغيرات التابعة والمستقلة في هذه الدراسة حيث يمثل:

- المتغير المستقل (Y) المتمثل في استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية وقد أشتمل هذا المتغير علي مجموعة من المتغيرات الفرعية للتعبير عن مجموعة من المؤشرات القادرة علي تفسير التباين في كفاءة الأعمال التي تقدمها الوحدات المحلية.
- المتغير التابع (X) المتمثل في جودة وكفاءة ما تقوم به الوحدات المحلية التي تم قياسها بمدي مشاركة واستفادة المواطنين من الخدمات المقدمة.

جدول رقم (٤)

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأهمية النسبية لإجابات عينة الدراسة

عن عناصر نظام الإدارة المحلية

أسم العنصر	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب حسب الأهمية	المستوي بالنسبة للمتوسط (*)
المركزية الشديدة	3.9667	0.9211	4	متوسط
أداء القيادات المحلية	2.5512	0.9340	2	متوسط
المشاركة المحلية والمجتمعية	2.9004	0.9453	1	متوسط
سهولة الحصول علي المعلومات في كافة الأنشطة المحلية	3.8902	0.9388	3	متوسط

(*) دلالة المقياس(ليكرت الخماسي)

يتضح من الجدول رقم (٤) أن جميع عناصر تحسين كفاءة الإدارة المحلية قد جاءت بنسب متوسطة واعتيادية وأعلاها من حيث الأهمية عند المبحوثين جاء عنصرا لمشاركة المحلية والمجتمعية في حين جاء أداء القيادات المحلية في المرتبة الثانية، وهذه النتائج منطقية بسبب تفاوت النظرة حيال عناصر المسؤولية الاجتماعية في الوحدات المحلية بمختلف وجوهها.

جدول رقم (٥)

يوضح معاملات ارتباط بيرسون (Pearson Correlation) بين المتغير المستقل (تطوير نظام الإدارة المحلية) بجميع عناصرة وبين المتغير التابع (استثمار المسؤولية الاجتماعية) بجميع عناصرها

عناصر المتغير التابعة / عناصر المتغير المستقل	الإحساس بالمشاركة الوجدانية	الاهتمام بقضايا المجتمع	الحفاظ على هوية المجتمع	المتغير الكلي التابع للمسؤولية الاجتماعية
المركزية الشديدة	*0.428	*0.324	*0.509	*0.214
أداء القيادات المحلية	*0.412	*0.294	*0.563	*0.229
المشاركة المحلية والمجتمعية	*0.603	*0.255	*0.613	*0.322
سهولة الحصول علي المعلومات في كافة الأنشطة المحلية	*0.607	*0.309	*0.508	*0.398
المتغير الكلي المستقل للإدارة المحلية	*0.731	*0.377	*0.609	*0.590

*** ذات دلالة إحصائية عند مستوي** a=0.01

يتضح من الجدول رقم (٥) درجات العلاقة الارتباطية بين استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعناصر تطوير نظام الإدارة المحلية مع توضيح العناصر الخاصة بالإدارة المحلية بشكل منفرد لكل عنصر وبصورة كلية مجتمعة، حيث

جاءت قيم معاملات الارتباط مرتفعة، وهذا يدل علي قوة العلاقة بين المتغير الكلي بجميع عناصره ، حيث بلغت قوة العلاقة الارتباطية (0.590) وجاءت أقوي علاقة ارتباطية بين البعد المستقل (سهولة الحصول على المعلومات في كافة الأنشطة المحلية) وبين المتغير الكلي التابع بجميع عناصرة (استثمار المسؤولية الاجتماعية) ثم جاءت أيضًا قيم معاملات الارتباط لبقية العناصر المستقلة مرتفعة في علاقتها مع المتغير الكلي،حيث بلغت قوة العلاقة للمركزية (0.214) و أداء القيادات المحلية(٠.٢٢٩) والمشاركة المحلية والمجتمعية (0.322) نظم المعلومات المحلية (0.271) سهولة الحصول علي المعلومات في كافة الأنشطة المحلية، ويستدل من ذلك أن العلاقة الارتباطية بين المتغيرين الأساسين هي علاقة مهمة وذات دلالة إحصائية وتعبر عن وجود معطيات مشتركة وتأثيرات بحسب وجهة نظر المبحوثين.

اختبار صحة الفرض الأول

1 – (Ho): لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية ودعم و تطوير نظام الإدارة المحلية بما يضمن (التوجه نحو اللامركزية، رفع أداء القيادات المحلية، تطوير نظم المعلومات في كافة الأنشطة المحلية).ولإثبات صحة أو عدم صحة هذا الفرض تم القيام بعدد من الاختبارات كما يلي:-

أ- تحليل التباين

جدول رقم (٦)

نتائج (Analysis Of variance)

للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرض الأول

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيم F المحسوبة	مستوي دلاله F
الانحدار	4	182.317	37.263	173.185	*0.000
الخطأ	510	127.961	0.215	--	--

يتبين من معطيات جدول رقم (٦) ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرض الأول استنادًا إلى ارتفاع قيمة (f) المحسوبة عن قيمتها الجدولية على مستوي دلالة (a =0.01) ودرجات حرية (510) و يتضح أن عناصر المتغير المستقل في هذا النموذج تُفسر ما مقداره(0.215) من التباين في المتغير التابع وهي قوة تفسيرية مرتفعة نسبيًا، مما يدل علي أن هناك أثر هاماً لعناصر المتغير المستقل في المتغير التابع، وهذا يدل علي صحة العلاقة الانحدارية وجوهرية العلاقة بين المتغيرين.

ويظهر الجدول رقم (٧) التحليل الإحصائي لأسئلة الفرض الأول، مبيناً النسب المئوية والوسط الحسابي والانحراف المعياري.

جدول رقم (٧)

التحليل الإحصائي لأسئلة الفرض الأول

م	مضمون الفقرة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تحتاج الإدارة في الوحدة المحلية إلي المزيد من اللامركزية في اتخاذ القرارات	36 %34.9	19 %18.4	23 %22.3	14 %13.6	11 %10.6	3.80	0.98
٢	تهتم الوحدة المحلية بالأفكار والمعالجات التي يقترحها المجتمع المحلي	41 %39.8	17 %.16.5	31 %30	9 %8.7	5 %4.8	4.08	1.04
٣	زيادة الشفافية في انشطة الوحدة المحلية بإتاحة المعلومات يزيد من المشاركة الشعبية	53 %51.4	20 %19.4	3 %2.9	17 %16.5	10 %9.7	3.80	0.84
٤	الإفصاح عن الخطة المستقبلية للوحدة يدعم ثقة المواطنين ويزيد من تفاعلهم	52 %50.4	21 %20.3	19 %18.4	4 %3.8	7 %6.8	3.20	1.12
٥	تسهل الوحدة المحلية عملية الحصول علي المعلومات وتنشر خططها التنموية	49 %57.5	22 %21.4	17 %16.5	8 %7.8	7 %6.8	3.35	0.92
٦	تحاول الوحدة المحلية التنبؤ باحتياجات المجتمع المحلي المستقبلية بالأساليب التقليدية والشفوية	62 %60.1	25 %24.3	15 %14.6	0 ---	1 %0.9	3.96	1.07
٧	تستخدم الوحدة المحلية الاتصالات المتبادلة للتواصل مع المواطنين والأجهزة المركزية بكفاءة عالية	35 %34	22 %21.3	23 %22.3	18 %17.4	5 %4.8	4.04	0.83
٨	تحقق الوحدة المحلية هدف خدمة وتنمية المجتمع المحلي بالاستعانة موارد أخري إضافية	51 %50	29 %28.1	16 %15.5	4 %3.8	3 %2.9	4.57	0.99
٩	قابلية الوحدة المحلية علي التكيف مع مشكلات المجتمع المحلي تحتاج إلي مهارات اتصال عالية	42 %37.9	40 %39	7 %6.8	10 %9.7	4 %3.8	3.76	0.89
١٠	نجحت الإدارة العليا خلال السنوات الماضية علي إشباع حاجات المجتمع المحلي	53 %51.4	31 %30	12 %11.6	7 %6.8	0 -----	4.19	1.03
١١	تتوافر المعلومات الكافية عن كافة المشكلات التي يطرحها المواطنون عن طريق الاستماع إلي آراءهم والشكاوى المكتوبة	69 %67	18 %17.4	11 %10.6	5 %4.8	0 -----	3.28	1.03
١٢	يساعد أسلوب القيادة الحالي في المحليات علي تقدمها وتطورها المأمول	76 %74	27 %26	0 ----	0 -----	0 ---	3.98	1.17
١٤	تقييم فاعلية أداء الوحدة المحلية قائم علي تقارير العاملين	61 %59.2	39 %38	3 %2.8	0 ----	0 ----	4.16	1.61

ومن الجدول السابق يتضح لنا ما يلي:-

أظهر الجدول ارتفاع موافقة المجيبين علي عبارات الاستقصاء و اشتراك العينة بصورة فعلية في دراسة مشروعات التنمية المحلية، حيث بلغ الوسط الحسابي (4.57) والانحراف المعياري(1.12) مما يدل علي صغر حجم التباين في آراء العينة المبحوثة في الدراسة،وفيما يتعلق بأسباب ضعف نظام الإدارة المحلية وهي المركزية الشديدة البيروقراطية الإدارية المعوقة وما ينتج عنها من بطء في تقديم الخدمة، يعتبر تبني واستثمار فلسفة المسؤولية الاجتماعية أحد أهم الوسائل التي تعمل على تطبيق السياسات والنظم التي تتبني التحول إلي الشفافية وتبسيط الإجراءات وتسهيلها، وهذا يعتبر مدخل هام من مداخل ومحاور الدعم والتطوير، حيث أصبحت اللامركزية ضرورة قومية وتوجه حكومي ومطلب شعبي .

كما تبين أن نظام الإدارة المحلية يعاني من ضعف في أداء القيادات المحلية وهي تعتبر من الأدوات الرئيسة لتحقيق التنمية، فلا يمكن تحقيق التنمية بدون قيادة واعية ورشيدة لذلك يعد تدعيم وتطوير القيادات المحلية أحد أهم عناصر التنمية المستدامة.

أما النتيجة الكلية للفرض الأول، فأنه تم إثبات عدم صحته وبالتالي رفض الفرض الذي يقول: لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية ودعم و تطوير نظام الإدارة المحلية بما يضمن (التوجه نحو اللامركزية، رفع أداء القيادات المحلية، تطوير نظم المعلومات في كافة الأنشطة المحلية).

وهذه النتيجة تفسح المجال أمام العديد من الدراسات في هذا المجال وربطها مع احتياجات وتطلعات المجتمع المحلي.

اختبار صحة الفرض الثاني

2- (Ho): لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين استثمار المسؤولية الاجتماعية و تحقيق نوع من التعاون بين منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني وبين الوحدات المحلية بما يعزز (الشفافية ، جودة الخدمات المقدمة ، توفير موارد لأنشطة تنمية المجتمع) ولإثبات صحة أو عدم صحة هذا الفرض تم القيام بعدد من الاختبارات كما يلي:

أ- تحليل التباين جدول رقم (٨)

نتائج (Analysis Of variance)

للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرض الثاني

المصدر	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيم F المحسوبة	مستوي دلاله F
الانحدار	٣	173.512	35.289	186.112	*0.000
الخطأ	٥٠٧	109.904	0.271	--	--

يتبين من معطيات جدول رقم (٨) ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرض الثاني استنادًا إلى ارتفاع قيمة (f) المحسوبة عن قيمتها الجدولية على مستوي دلالة (a =0.01) ودرجات حرية (0.271) ويتضح أن أبعاد المتغير المستقل في هذا النموذج تُفسر ما مقداره (507) من التباين في المتغير التابع وهي قوة تفسيرية منخفضة نسبيًا، مما يدل علي أن هناك أثر هاماً لأبعاد المتغير المستقل في المتغير التابع، وهذا يدل علي عدم صحة العلاقة الانحدارية وجوهرية العلاقة بين المتغيرين.

أمـا النتيجة الكلية للفرض الثاني ، فأنه تم إثبات صحته وبالتالي رفض الفرض الذي يقول لا توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة معنوية بين استثمار المسؤولية الاجتماعية و تحقيق نوع من التعاون بين منظمات القطاع الخاص والمجتمع المدني وبين الوحدات المحلية بما يعزز(الشفافية ، جودة الخدمات المقدمة ، توفير موارد لأنشطة تنمية المجتمع) وهذه النتيجة تفسح المجال أمام العديد من الدراسات في هذا المجال وربطها مع احتياجات وتطلعات المجتمع المحلي.

جدول رقم (٩)
التحليل الإحصائي لأسئلة الفرض الثاني

م	مضمون الفقرة	موافق بشده	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١	تهتم الوحدة المحلية بمشاركة المجتمع المحلي ومقترحاتهم الخاصة بالدعم والتطوير	52 %50.4	34 %33	7 %6.8	8 %7.8	2 %1.9	3.67	1.03
٢	تدرس الوحدة المحلية أفضل الممارسات بالوحدات الأخرى لخدمة المجتمع المحلي بشكل أفضل	64 %62	37 %36	0	2 %1.9	0	4.53	0.79
٣	لا بد من التشاور المستمر مع الشركات والمجتمع المدني وخاصة المتعلقة بتقديم الخدمات العامة لأهمية دورها	59 %57	33 %32	7 %6.8	3 %2.9	1 0.9	4.13	0.92
٤	يجب زيادة فرص المشاركة وتمكين فئات المجتمع المدني من المساهمة في عملية صنع القرارات و توفير الموارد لتنفيذها	82 %79.7	21 %20.3	0	0	0	4.01	0.83
٥	تستخدم الوحدة المحلية الاتصالات المتبادلة مع شركات ومنظمات المجتمع المدني	76 %74	7 %6.8	9 %8.8	5 %4.9	6 %5.9	4.19	1.15
٦	المسؤولية الاجتماعية ضرورية وتكميلية لتوفير احتياجات المجتمع المحلي	25 %24	78 %76	0	0	0	3.98	1.17
٧	تتميز الوحدة المحلية بالقيادة المسئولة والملتزمة نحو الغايات (الأداء وجودة الخدمات)	33 %32	58 %56	0	9 %8.8	3 %2.9	3.76	1.52
8	تشجيع مشاركة كافة فئات المجتمع المدني في عملية صنع القرارات يحتاج إلي مبادرات مستمرة من القيادات المحلية	25 %24.3	72 %70	0	6 %0.5	0	3.55	1.11
٩	تهتم الوحدة المحلية بمعرفة أثر قراراتها علي المجتمع المحلي والتغذية المرتدة	37 %36	59 %57	0	7 %6.8	0	4.05	1.09
١٢	تعتمد الوحدة المحلية بشكل أساسي علي قبول الهبات والتبرعات	14 %13.6	27 %26	62 %60	0	0	3.92	0.89
١٤	يوجد نظام لتوفير البيانات والمعلومات المتعلقة بجودة الخدمات	62 %60.1	25 %24.3	15 %14.6	1 %0.9	0 ---	3.80	0.98
١٥	تتبني الوحدة مفهوم الجودة الشاملة في أداء عملها	35 %34	22 %21.3	18 %17.4	23 %22.3	5 %4.8	4.08	1.04
١٦	تدعم الوحدة – وبصورة متواصلة – عملية التحسين المستمر للجودة على المدى البعيد	69 %66	33 %32	1 %09	0	0	3.80	0.84

يتبين من معطيات الجدول رقم (٩) أن نظام الإدارة المحلية يعاني من ضعف المشاركة الشعبية والمجتمعية وسلبية المواطن المحلي، كما تبين ضعف التشاور والمقترحات، حيث تعتبر المشاركة الشعبية الأداة الرئيسية لتنفيذ برامج وسياسات

التطوير المختلفة،من هنا فإن هناك ضرورة حتمية لتبني مفهوم فلسفة المسؤولية الاجتماعية من خلال البحث عن أفضل السبل لتمكين المجتمع المحلي من المشاركة الفعالة.

المبحث الرابع :النتائج و التوصيات

أولاً : النتائج

من خلال الدراسة والتحليل لموضوع استثمار مفهوم المسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بدعم و بتطوير نظام الإدارة المحلية المصري، ومدى فعاليتها في رفع كفاءة أداء المحليات، أسفرت هذه الدراسة النتائج التالية:-

١-أشارت النتائج إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاهتمام بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وفعالية نظام الإدارة المحلية، و قد يرجع ذلك إلى أن المحليات أصبحت تنظر بعين الاعتبار للمسؤولية الاجتماعية على أنها أحد الركائز الأساسية في فعالية العمل بالوحدات المحلية.

٢- تزايد اهتمام الوحدات المحلية بأبعاد المسؤولية الاجتماعية (مثل: تنمية المشاركة الشعبية والمجتمعية والاهتمام المتزايد بالتكافل تجاه قضايا المجتمع) لأن الإضافة والتعظيم في الخدمات المقدمة تأتي بفعل الاهتمام باستثمار وتفعيل عناصر المسؤولية الاجتماعية ضمن عناصر نظام الإدارة المحلية.

٢- أتضح أن جميع العلاقات الارتباطية لعناصر تطوير الإدارة المحلية مع أبعاد المسؤولية الاجتماعية مجتمعة كانت علاقات موجبة ودالة معنويًا، وهي إشارة واضحة إلى وجود الاعتمادية والتبادلية بين المتغيرين المبحوثين.

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج و استنتاجات فإنه من المفيد تقديم التوصيات الآتية:

- العمل علي دعم وتطوير وتقوية نظام الإدارة المحلية باعتباره نظام جيد نظراً لتزايد مهام الدولة الحديثة وما يقتضيه من البعد عن المركزية وتوزيع هذه المهام بين سلطات الحكومة المركزية والسلطات اللامركزية.
- إعادة النظر في القوانين المعدلة للقانون رقم 43 لسنة 1979 الصادر بشأن الإدارة المحلية بما يعطي المحليات سلطات أوسع تلائم الدور المنوط بها.
- من الضروري بمكان دراسة مضامين الفكر الإداري وتعميقها فيما يتصل بالمسؤولية الاجتماعية وعلاقتها بالإدارة المحلية لما لذلك من إسهام وتعزيز لقدرة المحليات في تحقيق أداء أفضل.

- تنمية القيادات والكوادر المحلية عن طريق إعادة التأهيل وإكساب القدرات والمهارات والمعارف الضرورية للوظائف المنوطة بهم وذلك بإقامة دورات تدريبية حتى تصبح هذه القيادات أكثر قدرة على اتخاذ قرارات رشيدة مما يترتب علية المشاركة الفعالة التي تساعد على التطوير والتنمية و تحقيق التنمية المستدامة.
- العمل على تطوير الثقافة التنظيمية السائدة بالمحليات لكي تصبح أكثر تأييدًا ودعما واستفادة من مفهوم المسؤولية الاجتماعية.
- يجب أن يسبق الجانب الاقتصادي والهيكلي لعملية التنمية المحلية إعداد جهاز إداري كفء قادر على تسيير عملية التنمية الشاملة في المجتمع المحلي، ويتحقق ذلك بالتنمية البشرية بكل جوانبها.
- تطوير نُظم العمل الداخلية بالمحليات ومن ناحية أخري، هناك حاجة ملحة لتحقيق المزيد من التحالف مع منظمات المجتمع المدني، حتى يمكن التعرف على أفضل الممارسات ومحاكاتها، وحتى تصبح أكثر قدرة علي التأثير الايجابي في مجتمعها.
- يجب أن يتم إصلاح مواز للنظام الإداري المركزي، حيث لا يمكن فصل نظام الإدارة المحلية عن النظام الإداري للدولة في الأنشطة فيما بينهما.

تأسيساً على ما سبق فإنه من الأهمية بمكان تسليط الضوء علي التحديات التي تواجه المحليات بهدف فتح آفاق للدراسات الميدانية والبحث العلمي في الجزئيات والفروع ، دون غياب النظرة الشمولية المتكاملة والتوجه إلي الدراسات الميدانية الجادة في مختلف مجالات أنشطـة المحليات.

المراجع :-

أولاً: الكتب

١. العلواني،حسن، الإصلاح المؤسسي والتنمية في مصر، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية٢٠٠٨

٢. محمود، سمير عبد الغني، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال، كتاب الأهرام الاقتصادي (القاهرة: مؤسسة الأهرام،يوليو ٢٠٠٨).

٣. غانم،السيد عبد المطلب، الإدارة المحلية والتنمية في إعادة صياغة دور الدولة، المجلد الأول، جامعة القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة٢٠٠٧

٤. المنوفي، كمال محمود، الإدارة المحلية والتنمية في ظل إعادة صياغة دور الدولة، المجلد الثالث، جامعة القاهرة، مركز دراسات واستشارات الإدارة العامة٢٠٠٧
٥. شرف الدين،أحمد عبد الرحمن، مبادىء الإدارة المحلية في الجمهورية العربية اليمنية٢٠٠٦
٦. عبد الوهاب، سمير محمد، الحكم المحلى في ضوء التطبيقات المعاصرة ، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ٢٠٠٥
٧. عبد الوهاب، سمير محمد، مقارنة لقوانين الإدارة المحلية، مركز البحوث والدراسات السياسية جامعه القاهرة ٢٠٠٤
٨. عاشور، أحمد صقر ، الإصلاح الإداري الحكومي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة ٢٠٠٤
٩. الشيخ،عبد القادر ، نظرية الإدارة المحلية، عمان، مكتبة المحتسب، المملكة الأردنية الهاشمية ٢٠٠١
١٠. الطماوى، سليمان، الاتجاهات الحديثة في الإدارة المحلية، القاهرة،دار النهضة العربية ٢٠٠٠

ثانياً: المؤتمرات العلمية

١. نظيف، أحمد – المؤتمر الثاني للمسؤولية الاجتماعية للشركات " الاستثمار وممارسات العمل المسئول" مركز المديرين، وزارة الاستثمار، القاهرة ٢٠٠٩
٢. تقرير التنمية البشرية في مصر لعام ٢٠٠٨ العقد الاجتماعي في مصر: دور المجتمع المدني، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ومعهد التخطيط القومي بمصر
٣. برنامج الأمم المتحدة للتنمية، حلول قطاع الأعمال للتنمية البشرية- مصر٢٠٠٧
٤. المنبر الأردني للتنمية الاقتصادية، حوار السياسات الاقتصادية، مبادرة إقليمية يطلقها مركز الأردن الجديد لتعزيز ممارسات الشركات المسئولة اجتماعياً، العدد العاشر ٢٠٠٧ عمان – الأردن
٥. بدير جبر احمد،" الموارد المالية للمحليات ووسائل تدبيره " ندوة نظم الإدارة المحلية والبلديات "مركز العواصم والمدن الإسلامية للتدريب والتنمية، القاهرة، فبراير ٢٠٠٤

٦. جمعي محمد عماري، مساهمة الجماعات المحلية في تشجيع الاستثمار في مجال الصناعة الزراعية الغذائية، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية، الجزائر ٢٠٠٤
٧. الشيخلى،عبد الرازق، العلاقة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية – دراسة مقارنة، ندوة العلاقة بين الإدارة المركزية والإدارة المحلية ، المعهد العربي لإنماء المدن بيروت ٢٠٠٢
٨. النهري، مجدي مدحت ، الإدارة المحلية بين المركزية واللامركزية ،كلية الحقوق جامعة المنصورة ، مكتبة الجلاء الحديثة بالمنصورة ٢٠٠١
٩. كيلاني محمد السيد،" الإدارة المحلية وتطوره ا وعلاقتها بالتخطيط وتوطن المشروعات في مصر" ، معهد التخطيط القومي، القاهرة، ١٩٨٨
١٠. قانون نظام الإدارة المحلية رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ م ومذكرته الإيضاحية ولائحته التنفيذية الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٩٤
١١.أحمد رشيد، " نظم الحكم والإدارة المحلية – المفاهيم العلمية وحالات دراسية"، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧
١٢.موسوعة الحكم المحلي الأجزاء الأربعة – المنظمة العربية للتنمية الإدارية

ثالثاً: المراجع الأجنبية

1. Coroporate Sustainability ,Wikipedia encyclopedia www.en.wikipedia.org wiki Coroporate Sustainability march2009

2. Ackermann., The sub prime crisis and its consequences, Journal of financial Stability Vol.4,2008

3. Pezzuto, I., Miraculous Financial Engineering or Toxic Finance The genesis of the U.S sub prim mortgage loans crisis and its consequences on the global financial markets and real economy SMC Working paper,2008

4. Williams,Cynthia A., and Ruth V., Corporate Social Responsibility in a comparative perspective ., Handbook of corporate social responsibility, Oxford University Press,2008

5. Ararat Melsa, and Ceyhun Gocenogla, Drivers for sustainable corporate responsibility: Case of Turkey , CSR Association-Turkey General Secretary,2007

6. Alberto Juan, Aragon-correa, Strategic Productivity and Firm Approach to Natural Environment, Academy of Management Journal, vol,41No4 2006, pp 44-56

7. Boiral, Olivier ,and Sala, Jean Maric Environment, Management Should Industry Adopt ISO 1400? Business Horizons, Vol 41,no 1 2007 pp.57-64

8. Haizer, Jay and Render ,Barry . Operation Management New York :prentice Hall,2006

9. Gaither , Norman Production and Operations Management New York Wadswrth Publishing Company 2003

10. Coram, Ron & Bernard Burns, Managing Organizational Change in The Public Sector Lessons From The Privatization on the Property Service Agency The international Journal of Public Sector Management Vol. 14,Issue2,2001

11. Moran John and Baird Brightman Leading Organizational Change Career Development International Vol. 6, No2 2001 , pp 111- 119

12. Rodineli , Dennis A. Extending Urban Services In Developing Countries, Public Administration and Development 2000

13. Skinner, R. J., “Shelter Upgrading for the Urban Poor: Evaluation of Third Word Experience”, Island Publishing House Inc. & Emiel A. Wegelin with (HABITAT), 1997.

رابعاً: المواقع الإلكترونية

Web sits:

1. http://www. Mold.gov.eg

2. http://www.arabenvironment.net/arabic/archive/2006/11/116803.html

3. http://www.fao.org/sd/index_ar.htm

4. http://www.geocities.com/mazen_alhalabi/development.htm

5. http://www.un.org/arabic/conferences/wssd/docs/arab.html